الأنباء
الثلاثاء 3 فبراير 2015

تحليل إخباري

الحريري صامت والسنيورة غاضب.. وبري «إطفائي» حوار المستقبل ـ حزب الله: يهتز ولا يقع

بيروت: يعاود حزب الله وتيار المستقبل حوارهما المفتوح في جلسة خامسة تنعقد اليوم في عين التينة، ولكن في ظل أوضاع ومناخات متغيرة يكاد معها الحوار ان يعود الى «نقطة الصفر»، وتكاد كل الجلسات التي عقدت حتى الآن أن تتبخر نتائجها وأن تذهب الجهود هباء. فإذا كان الحوار قد انعقد تحت عنوان أو شعار «تخفيف واحتواء الاحتقان السني ـ الشيعي»، فإن ما حدث في اليومين الماضيين ساهم في تأجيج أجواء التوتر والاحتقان. وإذا كانت أولى النتائج العملية للحوار هو الالتزام بهدنة سياسية إعلامية، فقد جرى خرق واسع لهذه الهدنة. وإذا كان البحث يدور على مستوى نزع الصور والشعارات الحزبية، فإن الأحداث تجاوزت هذه المسألة التي لم تعد تفي بالحاجة ولم تعد تكفي لتنفيس الاحتقان. وإذا كان الرئيس نبيه بري اكتفى حتى الآن باستضافة الحوار ورعايته ومواكبته من خلال معاونه الوزير علي حسن خليل، فإنه سيكون مضطرا اليوم على الأقل الى التدخل مباشرة وحضور جلسة الحوار لتدوير الزوايا وتضييق الشرخ ومنع تحوله الى انتكاسة.

ما حصل أن تيار المستقبل اعتبر أن الحوار تعرض لخرق واسع من جانب حزب الله، وتحديدا من خلال:

ـ خطاب السيد حسن نصرالله الذي أسقط «قواعد الاشتباك» مع إسرائيل وهو ما اعتبره المستقبل إسقاطا «لقواعد الإجماع الوطني» بالخروج على القرار الدولي 1701 والاستحواذ على قرار الحرب والسلم.

ـ إطلاق النار في بيروت الذي رافق إطلالة نصرالله، وحصل بطريقة غير مسبوقة في غزارته مع إطلاق قذائف صاروخية وشموله مناطق بيروت التي ساد شوارعها حال من الذعر والارتباك. واعتبر تيار المستقبل أن ما حصل من إطلاق نار وترويع في بيروت يزيد التشنج والاحتقان. (النائب أحمد فتفت دعا حزب الله الى تسليم مطلقي النار وإلا فإنه يثبت أنه غير معني لا بأمن ولا بمصالح اللبنانيين ولا بالحوار الفعلي). دون أن يصدر أي تعليق عن الرئيس سعد الحريري.

رد الفعل الأعنف والأوضح جاء من الرئيس فؤاد السنيورة الذي اعتبر أن الكلام الذي صدر عن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله وأعلن فيه عن إسقاط قواعد الاشتباك مع العدو الاسرائيلي كلام متفرد ومتسرع يلغي إرادة الشعب اللبناني ومؤسساته الدستورية التي أجمعت ووافقت والتزمت باحترام القرار الدولي 1701، وشدد على أنه «ليس مسموحا أو مفوضا لأي طرف كان ان يقرر عن الشعب اللبناني وسلطاته الدستورية المنتخبة من قبل مواطنيه»، معتبرا أن «اتهامات التخوين ومرحلة فحص الدم سقطت، فنحن لم ولن نتخلى عن قضية فلسطين وحق العرب فيها، ولن نسلم الراية لمن يريد خطفها ومصادرة حقنا في الكلام والتفكير والحرية».

هذا ما قاله السنيورة في بيروت. وفي مكان آخر، صيدا (ندوة في مكتبه) أكد السنيورة أنه «ليس بإمكان ولا يجوز أن نقر أو نقبل بأي شكل من الأشكال أن يقوم فريق من اللبنانيين باتخاذ القرارات وإجراء التصرفات التي تؤدي الى توريط لبنان بأسره بمعزل عن مؤسساته الدستورية وحكومته والمجلس النيابي، وأيضا من خارج الإجماع اللبناني». هذا الموقف من الرئيس السنيورة اعتبر بمثابة تظهير لموقفه المتحفظ على الحوار غير المتكافئ لأنه يصب في مصلحة حزب الله ولا يقدم لتيار المستقبل شيئا. فكان أن وجد السنيورة في التطورات العسكرية (عملية شبعا) والسياسية (موقف نصرالله) والأمنية (إطلاق النار في بيروت) سببا كافيا وفرصة سانحة لإشهار معارضته للحوار وللضغط في اتجاه وقفه أو على الأقل في اتجاه تحوير مساره ومنهجيته وتعديل «قواعد الحوار بعد توجه حزب الله الى تعديل قواعد الاشتباك في المنطقة وتجاوزه ثلاثية «الشعب والجيش والمقاومة» الى ثلاثيتين جديدتين: الأولى ثلاثية الجيش اللبناني وحزب الله والجيش السوري على الحدود اللبنانية ـ السورية، والثانية ثلاثية سورية وإيران ولبنان على جبهة الحدود مع إسرائيل بعدما أصبحت الجبهة واحدة موحدة من الناقورة الى القنيطرة.

ويرى متابعون للحوار أنه اهتز فعلا من دون أن يقع، وأن استمراره ضرورة وحاجة للطرفين ولكن الأمر يتطلب وضع الحوار في «العناية الفائقة» ودورا إنقاذيا من جانب الرئيس بري «الراعي والإطفائي». ويتطلب من جهة حزب الله تقديمات لـ «المستقبل» لتقوية موقع وحجة أنصار الحوار واحتواء «الصقور». ويتطلب أيضا عدم الوقوع في أخطاء مثل الخطأ الذي حصل بإطلاق النار في سماء بيروت.

سلام يصف التفجير بالعمل الإجرامي والسنيورة يدينه وميقاتي حزين

لبنان المشغول بتداعيات تفجير حافلة الركاب في دمشق تحكمه مخاوف سقوط القرار 1701 الحافظ للاستقرار

بيروت ـ عمر حبنجر

اجمع اللبنانيون على ادانة التفجير الذي استهدف حافلة تقل مواطنين في قلب العاصمة السورية دمشق، في حين جرى تشييع قتلى التفجير السنة بين الضاحية الجنوبية لبيروت والبقاع الشمالي، بينما يتهيأ تيار المستقبل وحزب الله لجولة حوار جديدة في مقر رئاسة مجلس النواب اليوم والتي ستكون بمنزلة اختبار جديد للحوار في ظل التطورات الامنية المعيقة والسياسية العالقة في انشوطة الاستحقاق الرئاسي والذي يحاول الموفد الفرنسي جان فرانسوا جيرو تحريكه في بيروت من يوم امس بلا طائل.

وقد شيع جثامين محمد حسن ايوب في الطيونة ومحمد احمد المقداد في جبانة الاوزاعي وقاسم محمد حاطوم في جبانة الرادوف والشيخ مهدي يوسف المقداد في روضة الحوراء زينب في الغبيري وشادي طالب حوماني في النبطية وسائق الحافلة علي عباس بلوق في بعلبك.

وشارك نواب حزب الله وحركة امل في التشييع في الضاحية والنبطية وبعلبك. ونقلت اذاعة «النور» عن اهالي القتلى والجرحى ان ما حدث لن يبعدهم عن زيارة المقامات المقدسة. وجرى نقل 12 جريحا الى المستشفيات في لبنان، بينما ابقي جريحان في احد مستشفيات دمشق تبعا لحراجة وضعهما.

رئيس الحكومة تمام سلام وصف تفجير الحافلة اللبنانية في دمشق بالعمل الهمجي المدان الذي لا يمت الى الدين الاسلامي بصلة، ودعا الى تفويت الفرصة على اصحاب المخططات الفتنوية عبر التعالي على الجراح وتحصين امن البلاد واستقرارها.

رئيس كتلة نواب المستقبل فؤاد السنيورة اعتبر تفجير الحافلة عملا ارهابيا موصوفا ضد الانسانية ويصب في خدمة النظام السوري.

اما الرئيس نجيب ميقاتي فقد اعتبر انه بات محزنا وضع امة يستهدف فيها ابرياء يقومون بزيارة مقام حفيدة

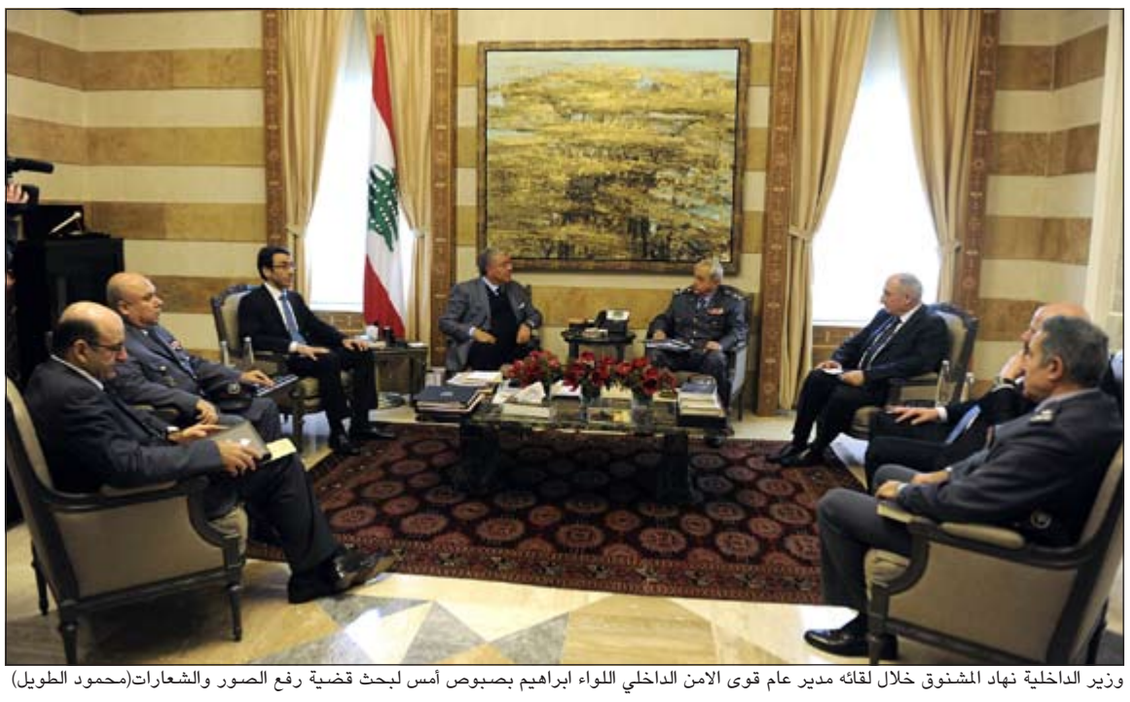

وزير الداخلية نهاد المشنوق خلال لقائه مدير عام قوى الامن الداخلي اللواء ابراهيم بصبوص أمس لبحث قضية رفع الصور والشعارات(محمود الطويل)

مصادر لـ «الأنباء»: تفسير من اثنين للعملية.. إسقاط شعار «حماية المراقد» أو محاولة لتعميم الفتنة السورية في لبنان

رسول الله. وزير الداخلية نهاد المشنوق اعتبر ان التفجير لا مبرر له وهو جريمة لا تغتفر. اما وزير الخارجية جبران باسيل فقد اصدر بيانا باستنكار هذا العمل الجبان. من جهته، رأى حزب الله في هذا التفجير الآثم دليلا على الهمجية التي تعتمر في نفوس هؤلاء الارهابيين الذين يخدمون الكيان الاسرائيلي وتحقيق مشروعه التفتيتي للامة وشعوبها، في حين اعتبرت حركة امل انه آن الاوان لتوحيد القوى في مواجهة التكفير بكل اشكاله.

الامانة العامة لـ 14 آذار قدمت التعازي لذوي من قتل في تفجير الحافلة التي تعرضت الى اعتداء ارهابي في دمشق، وتمنت في بيان لها الشفاء العاجل للجرحى، واكدت على بذل الجهود لحماية لبنان من تداعيات احداث المنطقة التي تنحرف يوما بعد يوم باتجاه حرب مذهبية محملة حزب الله مسؤولية اكبر من غيره في هذا المجال.

مصادر لبنانية ابلغت «الأنباء» انها لا ترى تفسيرا للتفجير الذي استهدف حافلة الزوار اللبنانيين الى المقامات الدينية في دمشق سوى واحد من اثنين: اما اسقاط شعار حماية مراقد آل البيت الذي اعتمده حزب الله في بداية تورطه العسكري في سورية كمبرر لهذا التورط، بالدليل الملموس على العجز عن تأمين حماية الزوار بعد ثلاث سنوات ونيف من هذا التورط، واما محاولة لتعميم الفتنة السورية على الداخل اللبناني رهانا على ردات فعل عشوائية من جانب ذوي الضحايا، وبالتالي التغطية على التطورات المترتبة على انهاء حزب الله لقواعد الاشتباك مع اسرائيل او تسعير هذه التطورات على حساب الاستقرار النسبي الذي ترفل فيه الاوضاع اللبنانية رغم هشاشتها الامنية والسياسية.

المصادر وصفت القرار 1701 لـ «الأنباء» بالمظلة الواقية للاستقرار اللبناني، ملاحظة ان هذه المظلة باتت مرشحة للسقوط تبعا لسقوط قواعد الاشتباك. ولاحظت المصادر انه في حين اعلنت جبهة النصرة مسؤوليتها عن التفجير الانتحاري ووزعت صورة زعمت انها للمنفذ ابو معاذ الانصاري كمنفذ للعملية، اجمع الخبراء وركاب الحافلة على القول ان عبوة لاصقة هي التي انفجرت بدليل العثور على عبوة اخرى مماثلة لها في الجانب الخلفي من الحافلة لم تنفجر. وبمعزل عن هذه الشواهد، فإن المصادر ترى انه من المبكر الحسم بكيفية التفجير، وبالتالي لا تستبعد ان تكون العملية من فعل انتحاري مزود بحزام ناسف، خصوصا ان ركاب المقاعد الخلفية في الحافلة فوجئوا بالانفجار الامامي دون ان يتبينوا وقائعه، اما الذي كان بوسعهم تبيان الحقيقة فقد سقطوا بين قتيل وجريح. وكان الامين العام لحزب الله وصف جبهة النصرة في خطابه الاخير بأنها «جيش لحد في سورية».

فهل تكون العملية التفجيرية في قلب دمشق بمنزلة الرد على هذا التوصيف؟

حملة «عشاق الحسين» التي تتبع لها الحافلة اعلنت انها تسير حافلة الى دمشق كل يوم احد لزيارة المراقد الشريفة، وانها لن توقف برنامجها هذا رغم ما حصل.

في سياق متصل، استقبل الرئيس سلام امس قائد القوات الدولية في الجنوب الجنرال لوتشيانو بورتولانو وعرض معه الاوضاع الراهنة في الجنوب. امنيا، ابلغ السفير التركي في بيروت شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ نعيم حسن انه نقل الى حكومته رغبته بمساهمة انقرة في حل ملف العسكريين المخطوفين.

ويذكر ان بين المخطوفين السبعة والعشرين ستة جنود ودركيين من الموحدين الدروز.

لاقروف مستعد للقاء دي ميستورا في ميونيخ

مشروع قرار روسي أمام مجلس الأمن لحظر شراء النفط السوري من «داعش»

عواصم ـ وكالات: أكد غينادي غاتيلوف نائب وزير الخارجية الروسي استعداد الوزير سيرغي لاقروف لعقد لقاء مع المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا في إطار مؤتمر ميونيخ للأمن.

وقال غاتيلوف في حديث لوكالة «نوفوستي» الروسية رداً على سؤال حول إمكانية عقد لقاء بين لاقروف ودي ميستورا في مؤتمر ميونيخ للأمن الذي سيعقد بين 6 و8 فبراير، «لا نستبعد ذلك، إذا سمحت الظروف. في أي حال نحن مستعدون لذلك».

وأشار الديبلوماسي الروسي إلى أن موسكو مستعدة لمواصلة الاتصالات مع دي ميستورا حول إقامة حوار سوري ـ سوري.

وبشأن آفاق عقد مؤتمر «جنيف ـ3» لتسوية الأزمة السورية قال غاتيلوف إنها تتوقف على الإرادة السياسية لجميع اللاعبين.

وأشار إلى أن جميع المشاركين في لقاء موسكو التشاوري مستعدون للعمل على أساس بيان جنيف. وكان اللقاء التشاوري بين وفدي المعارضة والحكومة السورية قد أقر الأسبوع الماضي وثيقة تتضمن 10 نقاط، أطلق عليها اسم «مبادئ موسكو»، كما اتفق الوفدان على استئناف المشاورات في وقت لاحق في العاصمة الروسية.

من جهة أخرى قال غاتيلوف إن موسكو تأمل في أن يصوت مجلس الأمن الدولي في القريب العاجل على مشروع قرار روسي يقضي بحظر شراء النفط من المناطق التابعة لسيطرة تنظيم «داعش».

وأشار الديبلوماسي الروسي إلى أن شركاء روسيا في مجلس الأمن الدولي يؤيدون عموما هذا المشروع.

وأوضح أن هناك معطيات تشير إلى أن «داعش» يحصل على نحو 5 ملايين دولار يوميا مقابل النفط الذي يبيعه من خلال وسطاء بشكل غير شرعي، ولذلك تقترح روسيا حظر كافة التعاملات مع النفط المهرب من المناطق التابعة لسيطرة التنظيم المتطرف.

وأعرب غاتيلوف عن أمله في أن يمثل هذا القرار خطوة مهمة نحو وقف نشاط «داعش».

وأشار الديبلوماسي الروسي إلى أن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي خلال العام الماضي لم تتمكن من الحد من أنشطة الجماعات الإرهابية بشكل فعال.

وأعرب غاتيلوف عن استياء موسكو من رفض التحالف الدولي المضاد لتنظيم «داعش» التعاون مع السلطات السورية في مكافحة التنظيم الإرهابي. وأشار إلى أن نشاط التحالف على مدى الأشهر الماضية لم يكن فعالا رغم تنفيذ طيرانه نحو 1700 غارة على مواقع تابعة لـ «داعش» وصرف أكثر من مليار دولار.

وأضاف الديبلوماسي الروسي أنه كان يمكن رفع فعالية الجهود الرامية إلى مكافحة «داعش» في حال موافقة الأميركيين على ذلك، مشيرا إلى أن واشنطن لا توافق على ذلك لأنها تعتبر نظام الأسد غير شرعي.

وفي سياق متصل، قال غاتيلوف إن الولايات المتحدة تحاول استخدام «قضية الكلور» لمواصلة الضغط على دمشق، مشيرا في ذات الوقت إلى أن هذه القضية (الكلور) لا تمت بصلة مباشرة إلى موضوع نزع الأسلحة الكيميائية في سورية.

مقاتلو «داعش» ينسحبون من أطراف كوباني والمقاتلون الاكراد يسيطرون على 13 قرية

عواصم ـ رويترز ـ أ.ش.أ: انسحب مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من مناطق في محيط مدينة عين العرب السورية ولم يجد المقاتلون الأكراد والعرب مقاومة تذكر وهم يحتلون مناطق جديدة خلال الليل.

وقال المرصد السوري لحقوق الانسان ان مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية احتلوا 13 قرية منذ ليل اول من امس.

وقال رامي عبدالرحمن الذي يدير المرصد انه لم تكن هناك مقاومة على نطاق واسع.

وأضاف أن مقاتلي الدولة الإسلامية الذين كانوا يوم الأحد على بعد أربعة أو خمسة كيلومترات عن البلدة باتوا الآن على بعد لا يقل عن عشرة كيلومترات.

يذكر أن القوات البرية الكردية مدعومة بضربات جوية تقودها الولايات المتحدة والحلفاء الدوليون أجبروا مقاتلي «داعش» على الخروج من البلدة التي يسميها الاكراد «كوباني» على الحدود مع تركيا الاسبوع الماضي.

في جبهة أخرى مع التنظيم، قال قائد عمليات الأنبار في الجيش العراقي اللواء الركن قاسم المحمدي، ان غارة نفذها طيران القوة الجوية استهدف أمس عشرات من عناصر داعش بينهم خمسة من القياديات العسكرية بناحية الصقلاوية شمالي الفلوجة بمحافظة الأنبار غربي العراق.

وقال ان القصف الجوي أسفر «عن مقتل 5 إرهابيين من القيادات لداعش في الأنبار، وهم: سيف وعد حكمت ونهاد عبود وأبو سعيد الملحمي وأبو قسورة وحكمت الجنابي الملقب بحجي حافظ».

وسيطرت القوات الأمنية العراقية مدعومة بمقاتلي العشائر السنية في محافظة الأنبار أمس على مخازن المواد الغذائية الخاصة بتنظيم داعش الإرهابي قرب قضاء حديثة، وقامت القوات بنقل المواد الغذائية إلى داخل القضاء لتوزيعها على سكان المنطقة والنازحين.

وقالت مصادر أمنية ومحلية في الأنبار إن مدير مشروع المياه بمدينة الرمادي محمود سالم أصيب نتيجة استهداف مشروع المياه في المدينة بعدد من قذائف الهاون أطلقها مسلحو تنظيم داعش بالمنطقة، مشيرة إلى أن القصف ألحق أضرارا بمباني مشروع المياه.

تقرير إخباري

اليابان منقسمة حيال الإرهاب ما بين الخيار العسكري أو المساعدة الإنسانية

طوكيو ـ أ.ف.ب: قد تكون الديبلوماسية اليابانية سجلت فشلا مع قطع رأس الرهينتين اليابانيين الذين كانا محتجزين لدى تنظيم داعش، إلا أن اليابان تشهد انقساما لمعرفة ما اذا كان يتحتم عليها تشديد نمط تحركها في المستقبل وذلك بعد أن ذهبت كل جهودها لانقاذ الرهينة الثاني كينجي غوتو أدراج الرياح.

وقال خبير الشؤون الاسلامية المتخصص في الشرق الاوسط ماسانوري نايتو «كنت اعتقد ان هناك امل ان يتم اطلاق سراح كينجي غوتو، لأنه بوسع تركيا العودة الى اللعبة بعدما نجحت في الماضي في الحصول على اطلاق سلاح اكثر من اربعين شخصا».

وان كان الخبير يرى ان اليابان لم تقدر بالفعل الدور التركي منذ بدء الازمة قبل اسبوعين، فهو يقر في الوقت نفسه بان تنظيم داعش انتهج استراتيجية حقيقية، اذ طالب باطلاق سراح الانتحارية العراقية ساجدة الريشاوي المحتجزة في الاردن وهدد بقتل الطيار الاردني الأسير لديه معاذ الكساسبة، جاعلا بذلك من الاردن محور التفاوض.

وتساءلت صحيفة «اساهي»: «بعد ذلك ما الذي حاولت حكومة (شينزو) آبي القيام به عدا تسليم امرها الى الاردن؟».

وحذر نايتو بأن «داعش» «ليس مجرد منظمة ارهابية، بل هو يهدد بالقضاء على العلاقات بين مختلف الدول»، مشيرا الى انه عمل فيما بعد على تعقيد الوضع بشكل متزايد.

واقر المتحدث باسم الحكومة يوشيهيدي سوغا بأنه «حيال هذا النوع من المجموعات الارهابية، يجب جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات»، مبديا اسفه لعدم تحرك الحكومة بشكل نشط وسريع من اجل انقاذ حياة المواطنين هارونا يوكاوا وكينجي غوتو.

واستنتج نايتو انه بعد هذا الفشل فان «الحكومة قد تدرس امكانية اللجوء الى قواتها العسكرية لانقاذ يابانيين في الخارج».

والواقع ان رئيس الوزراء شينزو آبي لم يستبعد هذه الامكانية اذ اعلن الاسبوع الماضي امام لجنة برلمانية ان «مسؤولية البلد تقضي بان يكون قادرا على شن عمليات انقاذ باستخدام قواته المسلحة».

من جهة اخرى، شدد على انه لا يعتزم تقديم دعم لوجستي للائتلاف الذي يشن حملة ضربات جوية على مواقع تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وسورية، غير انه عازم على زيادة المساعدة الانسانية.

وتكشف هذه التصريحات الملتبسة للوهلة الاولى، عن توجهين في الجدل الجوهري القائم، ما بين جناح يميني يميل الى خيار شن هجوم ساعيا من اجل ذلك لطرح تعديل دستوري، وجناح اكثر ميلا الى اليسار يطالب بالتمسك بخط اليابان المسالم.

وينعكس هذا الخلاف في المواقع على الصحافة ايضا.

وكتبت صحيفة «سانكي شيمبون» اليمينية ان «على اليابان تحمل مسؤولياته في مكافحة الارهاب الى جانب الاسرة الدولية».

وضمن التوجه ذاته دعت صحيفة يوميوري الى «مناقشة خيار تدخل مسلح لاغاثة مواطنين يابانيين» رغم حجم العقبات القائمة بوجه اصدار قانون بهذا الصدد وتطبيق مثل هذا المبدأ.

في السياق نفسه، نددت صحيفة «اساهي شيمبون» بموقف ابي الذي اعلن تقديم الدعم المالي للائتلاف ضد تنظيم الدولة الاسلامية خلال زيارة الى الشرق الاوسط، ما جعل اليابان هدفا للتنظيم الجهادي.

وتحظر المادة التاسعة من الدستور الياباني السلمي الذي وضع عام 1947 استخدام الوسائل العسكرية بهدف تسوية خلافات دولية، غير ان رئيس الوزراء قد يسعى للالتفاف على هذه العقبة من خلال تفسير للدستور يسمح بارسال قوات لاغاثة مواطنين يابانيين في خطر، بما في ذلك على اراض خارجية.

وهذا النهج هو اساس «قانون حول الدفاع الجماعي» يجير للجنود اليابانيين مساعدة بلد حليف في خطر. وقال نايتو «لا اعتقد انه من الممكن القضاء على الارهاب بالقوة العسكرية» لأن «الضربات توقع حكما قتلى مدنيين» ما يغذي بدوره الارهاب في المستقبل ضد الدول المسؤولة عن ذلك.

وختم نايتو «ان اردنا ارساء الاستقرار في حياة الشعوب من خلال التفكير في المستقبل، فهذا لا يتم بواسطة الجيش بل بالمساعدة في مجال التربية والتغذية وغيرها. ان سكان الشرق الاوسط الممتنين لليابان لدعمها المنطقة لا يمكن ان يقبلوا اطلاقا بقتل يابانيين بأيدي داعش، هذا خطا جسيم من جانب الارهابيين».